

فهرس تفصيلي

الفقرة		الصفحة
	أهم المراجع العامة	٥
	مقدمة	٧
١	- الحقوق العينية الأصلية والتبعية	٧
٢	- التجوز في تسمية الحقوق العينية الأصلية باسم «الأموال»	٧
٣	- خطة الكتاب	٨

باب تمهيدى

في الحق العيني

- ٤ - تمهيد وتقسيم
- ١١ - الفصل الأول - الحق العيني والحق الشخصي
- ١٢ - التفرقة التقليدية بين الحق العيني والحق الشخصي
- ١٣ - محاولة تقرير الحق العيني من الحق الشخصي
- ١٤ - الابقاء على التفرقة بين الحق العيني والحق الشخصي
- ١٨ - آثار التفرقة بين الحق العيني والحق الشخصي
- (١) الحق العيني حق مطلق والحق الشخصي حق نسبي
 (ص ١٨) .
- (٢) يخول الحق العيني دون الحق الشخصي ميزة أو حق التبع (ص ١٩) .
- (٣) يخول الحق العيني دون الحق الشخصي ميزة أو حق الأفضلية (ص ٢٢) .
- (٤) قصور ارادة الأفراد عن ابتداع حقوق عينية غير تلك التي يعينها القانون وقدرتها على ذلك في الحقوق الشخصية (ص ٢٤) .
- (٥) ينبغي أن يكون الشيء في الحق العيني - دون الحق الشخصي - حالاً ومعيناً بالذات (ص ٢٥) .

الفقرة

الصفحة

(٦) اعطاء الحق العيني الصفة المنقوله أو العقارية بعما
لطبيعة محله ، واعطاء الحق الشخصي الصفة المنقوله
دائما (ص ٢٥) .

٢٨	الفصل الثاني - محل الحق العيني	٩
٢٨	- تهيد وتقسيم	
٢٨	المبحث الأول - الأشياء	
٢٩	- التفرقة بين المال والشيء	١٠
٢٩	- محل الحق العيني ينحصر في الأشياء المادية	١١
٣١	- الأشياء المعنوية ليست محل للحق العيني	١٢
٣٣	- الحقوق لا تصلح محل للحق العيني	١٣
٣٨	المبحث الثاني - الحلول العيني	
٣٨	- تهيد	١٤
٣٨	- التطور الفقهي لفكرة الحلول العيني	١٥
٤٢	- كيفية تحقق الحلول العيني	١٦
٤٣	- شروط الحلول العيني	١٧
(١) التخصيص (ص ٤٣) . (٢) تعرض التخصيص للخطر نتيجة خروج الشيء المحمل به من الذمة (ص ٤٤) .		
(٣) دخول الذمة شيء صالح للتحمل بالتجزئ مقابل خروج الشيء المحمل به أصلا (ص ٤٦) .		
٤٧	- أثر الحلول العيني	١٨
٤٧	- تطبيقات الحلول العيني	١٩

القسم الأول

أحكام الحقوق العينية الأصلية

٥٥	- تهيد وتقسيم	٢٠
----	-------------------------	----

الفرع الأول

حق الملكية

٥٩	مقدمة	٥٩
٥٩	ـ مبدأ الملكية الخاصة	ـ ٢١ →
٦١	- خطة البحث	٢٢

الفقرة

الصفحة

الباب الأول

خصائص حق الملكية

- | | |
|--------------------------|---|
| ٦٣ | ٢٣ - تمهيد |
| ٦٤ | ٢٤ - الملكية حق جامع |
| ٦٥ | ٢٥ - الملكية حق استئنافى مانع |
| ٦٥ | ٢٦ - الملكية حق دائم |
- أولاً - معنى دوام الملكية وتأصيله (ص ٦٥) .
- ثانياً - نتائج دوام الملكية : (١) عدم تأقيت الملكية (ص ٦٧) . (٢) عدم جواز اسقاط الملكية (ص ٧٠) . (٣) عدم سقوط الملكية بالتقادم (ص ٧١) .

الباب الثاني

نطاق حق الملكية

- | | |
|--------------------------|----------------------------------|
| ٧٣ | ٢٧ - تمهيد |
|--------------------------|----------------------------------|

الفصل الأول - سلطات الملكية

- | | |
|--------------------------|--|
| ٧٤ | المبحث الأول - مضمون سلطات الملكية |
| ٧٤ | ٢٨ - تمهيد |
| ٧٤ | ٢٩ - الاستعمال |
| ٧٦ | ٣٠ - الاستغلال |
| ٧٩ | ٣١ - التصرف |
| ٨٢ | المبحث الثاني - محل سلطات الملكية |
| ٨٢ | ٣٢ - تمهيد |
| ٨٣ | ٣٣ - العلو والعمق |
| ٨٧ | ٣٤ - عناصر الشيء الجوهرية وملحقاته |
| ٨٩ | الفصل الثاني - قيود الملكية |
| ٨٩ | ٣٥ - تمهيد وتقسيم |
| ٩٠ | المبحث الأول - القيود القانونية |
| ٩٠ | ٣٦ - تمهيد |

الصفحة

الفقرة

٣٧	- خصائص القيود الواردة في التقنين المدني وطبيعتها - تأصيل التفرقة بين هذه القيود وبين حقوق الارتفاق ٩٠
٣٨	- آثار التفرقة بين القيود القانونية وحقوق الارتفاق ٩٤
٣٩	- تقسيم القيود الواردة في التقنين المدني ٩٦
٤٠	المطلب الأول - القيود الخاصة بالرى الزراعى ٩٦
٤١	- تمييد ٩٦
٤٢	- قيد أو حق الشرب ٩٧
٤٣	- قيد أو حق المجرى ٩٩
٤٤	- قيد أو حق المسيل أو الصرف ١٠١
المطلب الثاني - القيود الخاصة بالاتصال بالطريق	
العام أو حق المرور	
٤٤	- تمييد ١٠٢
٤٥	- صاحب الحق القانوني في المرور ١٠٣
٤٦	- سبب المرور ، الانحباس عن الطريق العام ١٠٤
(١) تحقق الانحباس (ص ١٠٤) (٢) زوال الانحباس (ص ١٠٩)	
٤٧	- نطاق المرور ١١٠
٤٨	- مقابل المرور ١١٣
المطلب الثالث - القيود الخاصة بالتلاصق في الجوار	
٤٩	- تمييد ١١٤
٥٠	- المطلات ١١٤
المطلات المفتوحة دون مراعاة المسافة القانونية (ص ١١٦)	
٥١	- المناور ١١٨
البحث الثاني - القيود الارادية أو شروط المنع من التصرف	
٥٢	- مدى مشروعية شروط المنع من التصرف ١١٩
٥٣	- أمثلة للشرط المانع من التصرف ١٢١
٥٤	- تقسيم البحث ١٢٢
المطلب الأول - شروط صحة المنع من التصرف	
٥٥	- تمييد ١٢٣
٥٦	- مشروعية الباعث على المنع ١٢٣

الفقرة

- | | |
|--------|--|
| الصفحة | |
| ٥٧ | - معقولية مدة المتع |
| ١٢٤ | المطلب الثاني - آثار صحة المتع من التصرف |
| ٥٨ | - تمييد |
| ١٢٥ | امتناع التصرف على المشترط عليه |
| ٥٩ | التكييف القانوني للمنع من التصرف وجزء مخالفته |
| ٦٠ | - امتناع التنفيذ على الشيء المنوع التصرف فيه |
| ٦١ | - حول الشيء البديل محل الشيء الأصيل في امتناع التصرف فيه والتنفيذ عليه |
| ١٣٥ | |

الباب الثالث

استعمال حق الملكية

- ٦٢ - تمييد وتقسيم ١٣٧

الفصل الأول - المعاير العامة للتعسف في استعمال الحق . ١٣٩

- | | |
|----|---|
| ٦٣ | - تمضي قصد الاضرار بالغير |
| ٦٤ | - انعدام التناسب بين مصلحة صاحب الحق والضرر الذي يلحق الغير |
| ٦٥ | - عدم مشروعية المصلحة المقصود تحقيقها من وراء استعمال الحق |
| ٦٦ | الفصل الثاني - مضار الجوار غير المأولة . ١٤٣ |

- ٦٦ - تمييد ١٤٣

- ٦٧ - تأسيس مسؤولية المالك عن مضار الجوار الفاحشة أو غير المأولة على فكرة التعسف في استعمال الحق

- ٦٨ - مرونة معيار المضار غير المأولة ١٤٤

- ٦٩ - الترخيص الاداري لا يعصم من المسؤولية أو يحد من الجزاء عليها ١٤٧

- ١٥١

الباب الرابع

الملكية الشائعة

- ٧٠ - تمييد وتقسيم ١٥٤

المقدمة

الصفحة

الفصل الأول - الأحكام العامة للملكية الشائعة	١٥٥
٧١ - تمهيد وتقسيم	١٥٥
المبحث الأول - مضمون الملكية الشائعة	١٥٧
٧٢ - تمهيد	١٥٧
مطلب تمهيدي - تقييف حق الشرك الشائع ومدى سلطاته	١٥٧
٧٢ - حق الشرك الشائع حق ملكية	١٥٧
٧٤ - ملكية الشرك لا تمنع من تعيين سلطاته	١٥٩
المطلب الأول - الانتفاع بالشيء الشائع	١٦١
٧٥ - استلزم الاجماع في الأصل	١٦١
٧٦ - اعتقاد التقنين المدني الحالي بالغلبية	١٦٢
(١) أعمال الادارة المعتادة	١٦٣
٧٧ - الاكتفاء بالغلبية العادلة في شأن أعمال الادارة المعتادة	١٦٣
٧٨ - حكم انفراد أحد الشركاء بعمل من أعمال الادارة المعتادة	١٦٤
(٢) أعمال الادارة غير المعتادة	١٦٥
٧٩ - استلزم أغلبية ثلاثة الارباع في شأن أعمال الادارة غير المعتادة	١٦٥
٨٠ - حكم انفراد أحد الشركاء بعمل من أعمال الادارة غير المعتادة	١٦٦
المطلب الثاني - حفظ الشيء الشائع	١٦٨
٨١ - حق كل شريك في الانفراد بالقيام بأعمال الحفظ	١٦٨
٨٢ - الاشتراك في نفقات الشيء الشائع وتكليفه	١٦٨
المطلب الثالث - التصرف في الشيء الشائع	١٦٩
٨٣ - تمهيد	١٦٩
الوجه الأول - التصرف الجماعي	١٧٩
٨٤ - التصرف بالاجماع	١٧٠
٨٥ - التصرف بالغلبية	١٧١
الوجه الثاني - التصرف الفردي	١٧٢
٨٦ - تمهيد	١٧٢
أولاً - التصرف في كل الشيء الشائع	١٧٢
٨٧ - صحة هذا التصرف فيما بين أطرافه لصدره من مالك ، وعدم نفاذها في حق باقى الشركاء	١٧٢

الفقرة

الصفحة

- ثانيا - التصرف في جزء مفرز
 ١٧٤ - تمييز
 ١٧٤ - اختلاف الرأي حول حكم هذا التصرف
 ٨٨ - التكليف الصحيح هو اعتبار التصرف صحيحًا لصدره من
 ٩٠ مالك ، ولكنه لا ينفذ في حق باقي الشركاء
 ١٧٦ - تأكيد هذا التكليف في التقنين المدني الحالي
 ٩١ - نتائج هذا التكليف
 ١٧٧ - نتائج هذا التكليف
 ٩٢

أولا - في العلاقة بين أطراف التصرف : (١) ليس للمتصرف إليه طلب ابطال التصرف على أساس صدوره من غير مالك ، ولكن يجوز طلب ابطاله في حالة الغلط (ص ١٧٨) . (٢) صحة التصرف فيما بين أطرافه تعنى صحته كتصرف في جزء مفرز لا كتصرف في حصة شائعة (ص ١٨٠) . (٣) لا يصبح التصرف لأن يعتبر سبباً صحيحاً (ص ١٨١) .

ثانيا - في مواجهة باقي الشركاء : (١) حق باقي الشركاء في رفع دعوى الاستحقاق (ص ١٨٢) . (٢) عدم اعتبار المتصرف إليه بنقل ملكية الجزء المفرز شريكاً لباقي الشركاء محل الشريك المتصرف (ص ١٨٣) .

- ثالثا - التصرف في الحصة الشائعة
 ١٨٥ - الأصل هو صحة هذا التصرف ونفاذه في حق باقي الشركاء
 ٩٣ - اعطاء باقي الشركاء ، في حالة التصرف بالبيع إلى أجنبي ،
 ٩٤ - رخصة الحلول محل المشترى في الحصة الشائعة المباعة
 ١٨٧ استرداد الحصة الشائعة المباعة
 ١٨٨ - تنظيم المشرع أحكام الاسترداد
 ١٨٩ - محل الاسترداد
 ١٨٩ - سبب الاسترداد
 ١٩٠ - المسترد
 ١٩١ - المسترد منه
 ١٩٢ - إجراءات الاسترداد
 ١٩٣ - آثار الاسترداد
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠
 ١٠١

الصفحة

الفقرة

١٩٤	المبحث الثاني - انقضاء الشيوع بالقسمة
١٩٤	١٠٢ - الاقتصر على دراسة القسمة
١٩٥	المطلب الأول - اجراء القسمة
١٩٥	الوجه الأول - طلب القسمة
١٩٥	١٠٣ - حق طلب القسمة
١٩٧	١٠٤ - حالات امتناع طلب القسمة
٢٠٠	١٠٥ - مدى الحق في طلب القسمة
٢٠١	الوجه الثاني - مصادر القسمة وأشكالها
٢٠٢	١ - الاتفاق أو القسمة الاتفاقيّة
٢٠٢	١٠٦ - القسمة الصريحة
٢٠٤	١٠٧ - القسمة الضمنية أو الفعلية
٢٠٥	٢ - حكم القضاء أو القسمة القضائية
٢٠٥	١٠٨ - دواعي القسمة ورفع الدعوى بها والاختصاص بنظرها
٢٠٦	١٠٩ - تمثيل الدائنين في دعوى القسمة
٢٠٨	١١٠ - كيفية اجراء القسمة القضائية
٢١٠	٣ - التقادم أو القسمة بتقادم المهدأة المكانية
٢١٠	١١١ - تحول قسمة المهدأة المكانية بمضي خمس عشرة سنة الى قسمة نهائية
٢١٣	المطلب الثاني - آثار القسمة
٢١٣	١١٢ - تمهيد
٢١٣	الوجه الأول - الافراز
٢١٣	١١٣ [التطور من الوصف الناقل الى الوصف الكاشف للقسمة
٢١٥	(١) الوصف الكاشف للقسمة
٢١٥	١١٤ - نفي الوصف الناقل للقسمة ، وتأكيد وصفها الكاشف
٢١٧	١١٥ - آثار اعتبار القسمة كاشفة
٢٢٠	(٢) التمييز بين الوصف الكاشف وبين الآخر الرجعي للقسمة
٢٢٠	١١٦ - الخلط التقليدي بين الوصف الكاشف وبين الآخر الرجعي للقسمة

الفقرة

الصفحة

١١٧ - ليس في اعتبار القسمة كائنة ما يستتبع رجعيتها
 ٢٢٠ طبيعة القسمة ووظيفتها (ص ٢٢١)
 (١) طبيعة
 حق الشركاء المشتاع (ص ٢٢٢)
 (٢)

١١٨ - موقف المشرع المصري من رجعيه القسمة
 ٢٢٣

١١٩ - مصير التصرفات السابقة للشركاء بعد القسمة
 ٢٢٦
 أولاً - مصير التصرف في الجزء المفرز

- ١ - تأكيد التصرف واستقراره على نفس محله إذا
 قسم للشركاء المتصرف (ص ٢٢٧)
- ٢ - بقاء التصرف رغم قسمة محله لغير المتصرف ،
 ولكن مع حمله على النصيب المقسم للمتصرف
 (ص ٢٢٧)

ثانياً - مصير التصرف في الحصة الشائعة

الوجه الثاني - الضمان
 ٢٢١

١٤٠ - تمييز
 ٢٣١

١٤١ - أساس الضمان
 ٢٣٢

١٤٢ - شروط الضمان
 ٢٣٢

(١) حصول تعرض أو استحقاق بسبب سابق على القسمة
 (ص ٢٣٣)
 (٢) عدم رجوع الاستحقاق إلى خطأ
 المتقاسم (ص ٢٣٤)
 (٣) عدم الاعفاء من الضمان
 باتفاق صريح (ص ٢٣٤)

١٤٣ - أحكام الضمان
 ٢٣٥

الفصل الثاني - صور خاصة من الملكية الشائعة
 ٢٣٧

١٤٤ - تمييز وتقسيم
 ٢٣٧

١٤٥ - تمييز
 ٢٣٧

١٤٦ - إنشاء ملكية الأسرة
 ٢٣٨

١٤٧ - نظام ملكية الأسرة
 ٢٣٩

(١) مدى بقاء ملكية الأسرة وامكان خروج الشركاء فيها من
 الشيوع (ص ٢٤٠)

(٢) حصة الشركاء والتصرف فيها (ص ٢٤١)

(٣) إدارة ملكية الأسرة (ص ٢٤٢)

الفقرة

الصفحة

٢٤٣	•	•	•	•	•	المبحث الثاني - الشيوع الاجبارى
١٢٨	- دوام الشيوع الاجبارى وحالاته					
٢٤٣	•	•	•	•	•	١٢٩ - الشيوع الاجبارى وحق الارتفاق
٢٤٤	•	•	•	•	•	المطلب الأول - الملاحقات الضرورية لخدمة جملة عقارات
٢٤٦	•	•	•	•	•	١٣٠ - تمهيد
٢٤٦	•	•	•	•	•	١٣١ - حقوق الشركاء المشتاعين
٢٤٧	•	•	•	•	•	١٣٢ - التزامات الشركاء المشتاعين
٢٤٨	•	•	•	•	•	المطلب الثاني - الخاطط المشترك
٢٤٨	•	•	•	•	•	١٣٣ - الاشتراك في ملكية الخاطط
٢٤٩	•	•	•	•	•	١٣٤ - استعمال الخاطط المشترك
٢٤٩	•	•	•	•	•	١٣٥ - اصلاح الخاطط المشترك وتجديده
٢٥٠	•	•	•	•	•	١٣٦ - تعليمة الخاطط المشترك
المطلب الثالث - الأجزاء المشتركة في الدار بين ملاك						
٢٥٢	•	•	•	•	•	الطبقات والشقق
١٣٧	- تمهيد	•	•	•	•	
٢٥٢	•	•	•	•	•	الوجه الأول - الملكية الشائعة في الأجزاء المشتركة
١٣٨	- الشيوع الاجبارى في الأجزاء المشتركة					
٢٥٢	•	•	•	•	•	١٣٩ - محل الملكية الشائعة
٢٥٣	•	•	•	•	•	١٤٠ - حقوق الشركاء المشتاعين
٢٥٤	•	•	•	•	•	١٤١ - التزامات الشركاء المشتاعين
٢٥٥	•	•	•	•	•	١٤٢ - اتحاد المالك وادارة الاموال المشتركة
٢٥٦	•	•	•	•	•	الوجه الثاني - الملكية المفرزة في الطبقات والشقق
٢٥٧	•	•	•	•	•	١٤٣ - تمهيد
٢٥٧	•	•	•	•	•	١٤٤ - التزامات صاحب السفل
٢٥٨	•	•	•	•	•	(١) ترميم السفل (ص ٢٥٨) . (٢) اعادة بناء السفل (ص ٢٥٩)
٢٥٩	•	•	•	•	•	١٤٥ - التزامات صاحب العلو

الفرع الثاني

الحقوق المتفرعة عن الملكية

٢٦٣	•	•	•	•	•	١٤٦ - تمهيد وتقسيم
-----	---	---	---	---	---	--------------------

الباب الأول

حق الانتفاع وحق الاستعمال والسكنى

الفصل الأول - حق الانتفاع	٢٦٥
١٤٧ - تمهيد وتقسيم	٢٦٥
المبحث الأول - تعريف حق الانتفاع وخصائصه	٢٦٥
١٤٨ - التعريف بحق الانتفاع ، وتحديد صاحبه	٢٦٥
١٤٩ - خصائص حق الانتفاع	٢٦٦
(١) حق عيني (ص ٢٦٦) (٢) حق يرد على شيء مادي غير قابل للاستهلاك مملوك للغير (ص ٢٦٧) (٣) حق مؤقت (ص ٢٦٩)	
المبحث الثاني - نشوء حق الانتفاع والتصرف فيه	٢٧٠
١٥٠ - نشوء حق الانتفاع	٢٧٠
(١) التصرف القانوني : العقد والوصية (ص ٢٧١)	
(٢) التقادم (ص ٢٧٢) (٣) الشفعة (ص ٢٧٢)	
١٥١ - التصرف في حق الانتفاع	٢٧٢
المبحث الثالث - مضمون حق الانتفاع	٢٧٣
١٥٢ - استعمال الشيء	٢٧٤
١٥٣ - استغلال الشيء	٢٧٤
(١) المبدأ العام (ص ٢٧٥) (٢) الاستثناء (ص ٢٧٦)	
المبحث الرابع - التزامات المنتفع	٢٧٦
١٥٤ - تمهيد	٢٧٦
١٥٥ - الالتزامات السابقة على مباشرة الانتفاع	٢٧٦
(١) جرد المنقول (ص ٢٧٧) (٢) تقديم الكفالة (ص ٢٧٧)	
١٥٦ - الالتزامات المترتبة أثناء الانتفاع	٢٧٨
(١) احترام تخصيص الشيء (ص ٢٧٨)	
(٢) المحافظة على الشيء وصيانته وتحمل ضرائبه (ص ٢٧٩)	
(٣) تحمل فوائد النفقات غير العادية (ص ٢٧٩)	
١٥٧ - التزامات المنتفع عند انتهاء الانتفاع	٢٨٠

الفقرة

الصفحة

٢٨١	المبحث الخامس - انتهاء حق الانتفاع
١٥٨	١٥٨ - انقضاء الأجل المحدد للانتفاع
٢٨١	١٥٩ - موت المنتفع
٢٨١	١٦٠ - هلاك الشيء
٢٨٣	١٦١ - اسقاط المنتفع حقه
٢٨٣	١٦٢ - سوء الاستعمال
١٨٣	١٦٣ - اتحاد الذمة
٢٨٣	١٦٤ - التقاضي المسقط أو مضى المدة على عدم الاستعمال
٢٨٤	الفصل الثاني - حق الاستعمال وحق السكنى
٢٨٤	١٦٥ - مضمون الحقين والاحكام القانونية التي تحكمهما
٢٨٤	

الباب الثاني

حق الحكر

٢٨٦	١٦٦ - التعريف بحق الحكر ، وتضاؤل مجاله
٢٨٧	١٦٧ - إنشاء حق الحكر ، وأركانه
(١) العقد الرسمي (ص ٢٨٧)	٢٨٧ (٢) الضرورة أو المصلحة (ص ٢٨٧)
(٣) ورود الحكر على عين موقوفة (ص ٢٨٨)	
(٤) مدة الحكر (ص ٢٨٨)	(٥) الأجرة (ص ٢٨٩)
٢٩٠	١٦٨ - مضمون حق الحكر ، والتصرف فيه
٢٩١	١٦٩ - التزامات المحتكر
(١) دفع الأجرة (ص ٢٩١)	(٢) اتخاذ ما يلزم لتعمير الأرض أو اصلاحها (ص ٢٩١)
٢٩٢	١٧٠ - انتهاء حق الحكر
(١) حلول الأجل (ص ٢٩٢)	(٢) موت المحتكر قبل البناء أو الغراس (ص ٢٩٢)
(٣) زوال صفة الوقف عن الأرض المحكرة (ص ٢٩٢)	(٤) التقاضي المسقط (ص ٢٩٣)
(٥) القرار الاداري (ص ٢٩٣)	
٢٩٤	١٧١ - مصير البناء أو الغراس عند انتهاء حق الحكر

الفقرة

الصفحة

الباب الثالث

حق الارتفاق

١٧٣ - تمهيد وتقسيم ٢٩٥

الفصل الأول - تعريف حق الارتفاق وصوره ٢٩٥

١٧٣ - تعريف حق الارتفاق ٢٩٥

١٧٤ - صور الارتفاق المختلفة ٢٩٦

(١) الارتفاق الايجابي والارتفاق السلبي (ص ٢٩٦)

(٢) الارتفاق المستمر والارتفاق غير المستمر (ص ٢٩٦)

(٣) الارتفاق الظاهر والارتفاق غير الظاهر (ص ٢٩٧)

الفصل الثاني - خصائص حق الارتفاق ٢٩٨

١٧٥ - حق الارتفاق حق عيني ٢٩٨

١٧٦ - حق الارتفاق حق عقاري ٢٩٩

١٧٧ - العلاقة الارتفاقية بين عقاريين ٣٠٠

(١) وجود عقاريين مملوكيين لمالكين مختلفين (ص ٣٠٠)

(٢) تحويل العقار المرتفق به بعء أو تكليف عيني

(ص ٣٠١)

(٣) تحقيق منفعة عينية للعقار المرتفق (ص ٣٠١)

١٧٨ - حق الارتفاق حق قابل للتأقيت ٣٠٤

الفصل الثالث - نشوء حق الارتفاق ٣٠٥

١٧٩ - تمهيد وتحديد ٣٠٥

١٨٠ - التصرف القانوني ٣٠٦

١٨١ - تخصيص المالك الأصلي ٣٠٦

١٨٢ - التقادم ٣٠٨

الفصل الرابع - نطاق حق الارتفاق واستعماله ٣٠٨

١٨٣ - نطاق حق الارتفاق ٣٠٨

١٨٤ - استعمال حق الارتفاق ٣١٠

الفصل الخامس - مركز صاحب العقار المرتفق به ٣١٢

١٨٥ - امكان تحويل صاحب العقار المرتفق به ببعض التزامات عينية ٣١٢

١٨٦ - حق صاحب العقار المرتفق به في طلب تغيير موضع الارتفاق ٣١٢

الصفحة

الفقرة

٣١٣	الفصل السادس - انقضاء حق الارتفاق
١٨٧	١٨٧ - انقضاء الأجل المعين للارتفاع
٣١٤	١٨٨ - نزول صاحب الارتفاع عنه
٣١٤	١٨٩ - الاتفاق بين مالك العقار المرتفق ومالك العقار المرتفق به
٣١٤	١٩٠ - اتحاد الذمة
٣١٥	١٩١ - عدم جدوى الارتفاع أو تضليل منفعته
٣١٥	١٩٢ - استحالة استعمال الارتفاع استحالة نهائية
٣١٧	١٩٣ - التقادم المسقط أو عدم الاستعمال الطويل

القسم الثاني

مصادر الحقوق العينية الأصلية

٣٢١	مقدمة
١٩٤	١٩٤ - جمع مصادر كل الحقوق العينية الأصلية في الدراسة
٣٢٢	١٩٥ - تعداد مصادر الحقوق العينية الأصلية ، وتأصيل تقسيمها

الباب الأول

التضريفات القانونية

٣٢٧	الفصل الأول - العقد
١٩٦	١٩٦ - مدى كفاية العقد لتوثيق الحقوق العينية الأصلية - الأصل وال الاستثناءات
٣٢٧	١٩٧ - مدى كفاية العقد لتوثيق الحقوق العينية الأصلية على المنقول
٣٢٨	١٩٨ - مدى كفاية العقد لتوثيق الحقوق العينية الأصلية على العقار
	(١) نقل الحقوق العينية الأصلية من تاريخ التسجيل (ص ٣٣٠)
	(٢) العبرة بأسوبية التسجيل - الخلاف حول أثر سوء النية والتواطؤ (ص ٣٣٢)
	(٣) التسجيل لا يظهر عيوب العقد - حماية المشرع مع ذلك للغير حسن النية (ص ٣٣٣)
٣٣٨	١٩٩ - قانون السجل العيني ، وأثره في دور العقد في شأن توثيق الحقوق العينية الأصلية العقارية

الفقرة

المقدمة

- الفصل الثاني - الوصية
- ٢٤١ - الوصية مصدر عام لكل الحقوق العينية الأصلية
 - ٢٤٢ - العقاد الوصية ، وارزوها ، وتنسجها
 - ٢٤٣ - الطامة الخاصة والطامة المساعدة الموصي له
 - ٢٤٤ - مادى حرية الموصى فى الإصاء
 - ٢٤٥ - التحابيل على أحكام الوصية

(١) التصرف فى مرض الموت (ص ٢٤٨)

(٢) التصرف الى وارث مع الاحتفاظ بالهبة والارتفاع

(ص ٢٥١)

الباب الثاني

الوقيائع القانونية

- الفصل الأول - الميراث
- ٢٥٣ - تقسيم البحث
 - ٢٥٤ - المبحث الأول - مجال الميراث وشهر حق الارث
 - ٢٥٥ - المبحث الأول - الميراث
 - ٢٥٦ - تمهيد وتقسيم
 - ٢٥٧ - المبحث الأول - الميراث وشهر حق الارث
 - ٢٥٨ - المبحث الأول - الميراث عن شخصية الوارث
 - ٢٥٩ - المبحث الثاني - مركز القانون للوارث
 - ٢٦٠ - المبحث الثاني - القواعد القانونية التي تحكم مركز الورثة
 - ٢٦١ - المطلب الأول - وقت الانتقال أو موال التركة الى الورثة
 - ٢٦٢ - اختلاف الفقه الاسلامي حول تحديد وقت الانتقال أو موال التركة الى الورثة
 - ٢٦٣ - النظرية الأولى : تأخر الانتقال الى ما بعد سداد الديون
 - (١) (ص ٣٦٢)
 - (٢) النظرية الثانية : تحقق الانتقال قرر الوفاة (ص ٣٦٢)

الصفحة

الفقرة

- (٣) النظرية الثالثة : تفاوت الحكم بعما لكون التركة مستغرقة أو غير مستغرقة بالديون (ص ٣٦٤) .
٢١٣ - تحديد انتقال التركة بوقت الوفاة مع انسفالها بالديون هو النظرية الواجب الأخذ بها في القانون الوضعي المصري .
٣٦٥
- المطلب الثاني - كفالة حقوق دائني التركة . . .**
- ٢١٤ - وجوب حماية دائني التركة مما قد يتهددهم من أخطار .
٣٦٩
- الوجه الأول - حماية دائني التركة من مزاحمة دائني الوارث**
- ٢١٥ - استقلال الديمة الموروثة عن ذمة الوارث الأصلية وأثره في حماية دائني التركة
٣٧٠
- الوجه الثاني - حماية دائني التركة من تصرفات الوارث**
- ٢١٦ - الاعتراف لدائني التركة بحق عيني تبعى على أعيانها في الرأى السائد في الفقه والقضاء المصري
٣٧١
- أولاً - التصرف في المنقول**
- ٢١٧ - حماية دائني التركة من تصرفات الوارث في منقولات التركة ، وتأثيرها بما للحيازة في المنقول من أثر مسقط .
٣٧٤
- ثانياً - التصرف في العقار**
- ٢١٨ - تصدى المشرع المصري لتنظيم الترجيح بين حقوق دائني التركة وحقوق الغير المكتسبة على عقارات التركة
٣٧٦
- ٢١٩ - الترجيح بين حقوق دائني التركة وحقوق الغير في الترکات غير الخاضعة لنظام التصفية الجماعية
٣٧٦
- (١) التأشير بالدين خلال سنة من شهر حق الارث (ص ٣٧٧)
(٢) عدم التأشير بالدين خلال سنة من شهر حق الارث
(ص ٣٧٨)
- ٢٢٠ - الترجيح بين حقوق دائني التركة وحقوق الغير في الترکات الخاضعة لنظام التصفية الجماعية
٣٨٠
- المبحث الثالث - كيفية تصفية التركة**
- ٢٢١ - استحداث نظام التصفية الجماعية إلى جانب نظام التصفية الفردية
٣٨٠

الفقرة

الصفحة

المطلب الأول - نظام التصفيه الفردية	٣٨١
٢٢٢ - مبدأ المساواة بين الدائنين وتأثيره بالظروف العمليه وبالنافذ باليدين	٣٨١
المطلب الثاني - نظام التصفيه الجماعية	٣٨٢
الوجه الأول - مركز المصنف	٣٨٣
٢٢٣ - تعيين المصنف وعزله	٣٨٣
٢٢٤ - قيد أمر تعيين المصنف وآثاره	٣٨٤
(١) أثر القيد بالنسبة للدائنين (ص ٣٨٥)	
(٢) أثر القيد بالنسبة للورثة (ص ٣٨٥)	
(٣) أثر القيد بالنسبة للغير (ص ٣٨٦)	
٢٢٥ - مهمة المصنف وسلطاته	٣٨٦
الوجه الثاني - مراحل التصفيه	٣٨٧
٢٢٦ - جرد التركة	٣٨٧
٢٢٧ - تسوية ديون التركة	٣٨٩
(١) التركة المعسرة (ص ٣٩٠) (٢) التركة المسوسة (ص ٣٩٠)	
٢٢٨ - تنفيذ الوصايا وغيرها من التكاليف	٣٩٢
٢٢٩ - تسليم أموال التركة وفسمتها	٣٩٢
الفصل الثاني - الالتصاق	٣٩٥
٢٣٠ - الالتصاق وتأصيله	٣٩٥
المبحث الأول - الالتصاق بمنقول	٣٩٧
٢٣١ - عدم وضع قاعدة موضوعية وترك التقدير إلى القاضي	٣٩٧
المبحث الثاني - الالتصاق بعقار	٣٩٨
٢٣٢ - تمهيد وتقسيم	٣٩٨
المطلب الأول - الالتصاق الطبيعي	٣٩٩
٢٣٣ - تملك أراضي الطمى بالالتصاق	٣٩٩
٢٣٤ - استبعاد ما ينشأ من غير الطمى من زيادات طبيعية متصلة من حكم الالتصاق	٤٠١
(١) طرح النهر (ص ٤٠١) (٢) الأراضي التي ينكشف عنها البحر أو البحيرات والبرك (ص ٤٠٣)	

الصفحة

- المطلب الثاني - الالتصاق الصناعي**
- ٤٠٣ - مشكلة الالتصاق الصناعي وصوره
- ٤٠٣ - الوجه الاول - اقامة صاحب الأرض منشآت فيها بمواد مملوكة للغير
- ٤٠٥ - مجال اعمال الالتصاق وأحكامه في هذه الصورة
- ٤٠٥ - الوجه الثاني - اقامة منشآت في أرض الغير بمواد مملوكة لمقيم المنشآت
- ٤٠٨ - اقامة المنشآت في أرض الغير ، ودقتها في بعض الصور
- (١) بناء الشريك في الأرض الشائعة (ص ٤٠٨)
- (٢) بناء البائع في الأرض المبيعة قبل تسجيل عقد البيع (ص ٤٠٩)
- ٤٢٨ - تنظيم المشرع لأحكام الالتصاق في حالة اقامة المنشآت في أرض الغير
- ٤١٠ - اقامة المنشآت في أرض الغير بسوء نية
- ٤١١ - اقامة المنشآت في أرض الغير بحسن نية
- ٤١٣ - نطاق اعمال أحكام الالتصاق في حالة اقامة المنشآت في أرض الغير
- (١) أحكام الالتصاق غير متعلقة بالنظام العام (ص ٤١٧)
- (٢) أحكام الالتصاق لأحكام احتياطية (ص ٤١٩)
- الوجه الثالث - اقامة منشآت في أرض الغير بمواد غير مملوكة لمقيم المنشآت
- ٤٢١ - العلاقة بين صاحب الأرض ومقيم المنشآت
- ٤٢١ - العلاقة بين صاحب المواد وبين مقيم المنشآت وصاحب الأرض
- الفصل الثالث - الاستيلاء**
- ٤٢٤ - تعريف الاستيلاء ، واقتصراره على توليد حق الملكية وحده
- ٤٢٥ - نطاق الاستيلاء وانحصره في المنشآت التي لا مالك لها
- ٤٢٦ - الاستيلاء على المنقول الذي لم يسبق تملكه
- ٤٢٧ - الاستيلاء على المنقول المتروك
- ٤٢٨ - الأشياء الضائعة أو المفقودة ظلت على ملك أصحابها فلا تكون محلا للاستيلاء
- ٤٢٩ - ملكية السكنز

الصفحة	الفقرة
	الفصل الرابع - الحيازة
٤٣٣	المبحث الأول - أحكام الحيازة
٤٣٣	المطلب الأول - طبيعة الحيازة ونطاقها
٤٣٣	٢٥٠ - الحيازة ، طبيعتها ودلائلها
٤٣٤	٢٥١ - الحيازة مصدر للحقوق العينية بنوعيها دون الحقوق الشخصية
٤٣٧	٢٥٢ - محل الحيازة
٤٣٨	المطلب الثاني - أركان الحيازة
٤٣٨	٢٥٣ - انحياز المشرع المصري للنظرية الشخصية في الحيازة
٤٣٨	٢٥٤ - الركن المادي
	(١) وجوب تحقق السيطرة الفعلية (ص ٤٣٨)
	(٢) إمكان تحقق الحيازة بالأصالة أو التنيابة أو الوساطة
	(ص ٤٤٠)
٤٤٣	(٣) زوال الحيازة (ص ٤٤١)
	٢٥٥ - الركن المعنوي
	(١) وجوب توافر النية في الظهور بمظاهر صاحب الحق العيني أو مباشرته - تحديد ما تنتفي به هذه النية وبخاصة في حالة العفو والتسامح (ص ٤٤٣)
	(٢) توافر الركن المادي قرينة قانونية على توافر الركن المعنوي (ص ٤٤٥)
	(٣) وجوب توافر الركن المعنوي لدى الحائز نفسه ، واستثناء غير المميز من ذلك (ص ٤٤٦)
	(٤) عدم كفاية الركن المعنوي لقيام الحيازة اذا تخلف الركن المادي (ص ٤٤٧)
	(٥) زوال الحيازة بفقد الركن المعنوي ولو توافر الركن المادي (ص ٤٤٨)
٤٤٨	المطلب الثالث - الحيازة القانونية والحيازة العرضية
٤٤٨	٢٥٦ - التفرقة بين الحيزيتين ، أهميتها وأساسها
٤٤٩	٢٥٧ - الحيازة العرضية بين الاطلاق والنسبية
	(١) الحيازة العرضية المطلقة (ص ٤٤٩)
	(٢) الحيازة العرضية النسبية (ص ٤٥٠)

الفقرة

الصفحة

- ٢٥٨ - تحول الحيازة العرضية الى حيازة قانونية
 ٤٥١ (١) التحول بفعل الغير (ص ٤٥٢)
 (٢) التحول بمعارضه المائز لصاحب الحق (ص ٤٥٣)

- المطلب الرابع - عيوب الحيازة**
 ٤٥٦ ٢٥٩ - صفات عيوب الحيازة ، وائر هذه العيوب
 ٤٥٦ ٢٦٠ - عيب الاتراح
 ٤٥٧ ٢٦١ - عيب المفاسد
 ٤٥٨ ٢٦٢ - عيب اللبس أو الغموض
 ٤٦١

- المبحث الثاني - آثار الحيازة**
 ٤٦٥ ٢٦٣ - تعداد آثار الحيازة ، وتحديد نطاق البحث فيها
 ٤٦٥

- المطلب ادوار - تملك الشمار**
 ٤٦٦ ٢٦٤ - تحديد مسؤولية المائز عن الشمار تبعاً لحسن نيته أو سوئها
 ٤٦٦ ٢٦٥ - مسؤولية المائز سوء النية عن جميع الشمار
 ٤٦٦ ٢٦٦ - قاعدة تملك المائز حسن النية الشمار
 ٤٦٧ أولاً - شروط القاعدة : (١) قبض الشمار (ص ٤٦٨)
 (٢) حسن النية (ص ٤٦٩)

- ثانياً - أساس القاعدة (ص ٤٧١)

- المطلب الثاني - كسب الحقوق العينية**
 ٤٧٣ ٢٦٧ - الكسب الفوري والكسب بالتقادم
 ٤٧٣ الوجه الاول - كسب الحقوق العينية على المنقول
 فوريًا بالحيازة
 ٤٧٣ ٢٦٨ - قاعدة « الحيازة في المنقول سند المائز » ، أهميتها وحكمتها
 ونطاقها
 ٤٧٣ (١) اتساع القاعدة للحقوق العينية المختلفة على المنقول دون
 اقتصار على حق الملكية (ص ٤٧٣)
 (٢) أهمية القاعدة في حماية حائز المنقول وفي إثبات
 حقه (ص ٤٧٤)
 (٣) حداثة القاعدة ومبرراتها (ص ٤٧٥)
 (٤) استثناء بعض المنقولات المادية من الخضوع للقاعدة :
 السفن والطائرات (ص ٤٧٦) - المنقولات المملوكة
 ملكية عامة (ص ٤٧٧)

الحالات

- ٢٦٩ - تعدد آثار قاعدة « المبادرة في المقول » ^{١٧٧}
تواتر المبادرة القانونية المترتبة عن المبادرة ،
أولاً - الآثر المكتسب بمبادرة المقول ،
٢٧٠ - السبب الصحيح ،
٢٧١ - حسن النية ،
٢٧٢ - ثانياً - الآثر المستقطع بمبادرة المقول ،
٢٧٣ - آثر حبالة المقول في استقطاع المبادرة والمحسوسة
القانونية ،
٢٧٤ - ترتيب المبادرة الآثر المكتسب والآثار المستقطع لها ،
٢٧٥ - اقتصرار المبادرة على ترتيب الآثر المستقطع وحده ،
ثالثاً - استرداد المقول المبروق أو الضائع
٢٧٥ - تعطيل اعمال قاعدة « المبادرة في المقول بعد الماء »
تعطيلاً مؤقتاً في شأن المقول المبروق أو الضائع ،
الوجه الثاني - كسب الحقوق العينية بالتقادم ،
٢٧٦ - نوع التقادم المكتسب ، وقيامهما على حبالة قانونية صحيحة ،
أولاً - التقادم القصير ،
٢٧٧ - مجال التقادم القصير وشروطه ،
(١) السبب الصحيح ، واستخلاص شروطه ،
٢٧٨ - تعريف السبب الصحيح ، واستخلاص شروطه ،
٢٧٩ - السبب الصحيح تصرف قانوني ،
٢٨٠ - السبب الصحيح تصرف من شأنه لحل الحق العيني ،
٢٨١ - السبب الصحيح تصرف صادر عن غير صاحب الحق ،
٢٨٢ - أثبات السبب الصحيح ،
(٢) حسن النية ،
٢٨٣ - استرداد حسن نية المائز ، معناه وابناته ،
٢٨٤ - وقت تواتر حسن النية ،
(٣) استمرار المبادرة خمس سنوات ،
٢٨٥ - استمرار المبادرة خمس سنوات ، حسناه والباقي ،
٢٨٦ - وقف التقادم وانقطاعه ،
ثانياً - التقادم الطويل ،
٢٨٧ - مجال التقادم الطويل ومدته .

